ارتفاع قيمة صادرات البن اليمني إلى ٢,٩٤٨ مليار ريال

كتب/أحمد الطيار

■،، ارتفعت قيمة صادرات بلادنا من البن اليمني الأصيل العام الماضي إلى مليارين و٩٤٨ مليون ريال مقارنة بمليارين و٧٥٠ مليون ريال عام ٢٠٠٩م.

وأوضح مدير عام احصاءات التجارة بالجهاز المركزي للإحصاء بشير القدسي أن صادرات البن اليمني حققت نموا بنسبة ٧٪ الأمر الذي يعكس مستوى الاهتمام بتجارة هذه السلعة من قبل القطاع الخاص اليمني وخصوصا المزارعين المنتجين لها في مناطق الانتاج الرئيسية.

وكانت بلادنا قد أنتجت العام الماضي من البن حسب ما تقول وزارة الزراعة والري ١٨ ألفا و٩٢٤طنا بقيمة تجاوزت ٢٣ مليارا و٢٩٦ مليون ريال ارتفاعا من ١٨٧٨٨ طنا في ٢٠٠٩م.

وتعتبر اليمن على المستوى العالمي الموطن الأم للبن والقهوة العربية، وأرض تصدير البن الأولى والمعروف بـ"موكا" نسبة إلى ميناء المخا على ساحل البحر الأحمر.

وأضاف القدسي أن كمية البن اليمني المصدرة بلغت ٢٧٥٠ طنا شملت البن المحمص وغير المحمص وقشر وغلالات البن حيث تم تصدير بناً محمصاً غير منزوع الكافين بقيمة مليار و٦٩٠ مليون ريال وبلغ وزنه ١٣٨٦ طنا فيما بلغت الكميات المصدرة من البن غير المحمص منزوع الكافين ٢٨٦ طنا بقيمة ٨٥ مليون ريال.

كما تم تصدير بناً محمصاً منزوع الكافين بقيمة ٢٦٢ مليون ريال وقشر وغلالات بن بقيمة ٣٤٣ مليون ريال، وبلغت قيمة الواردات من البن ٨٠ مليون ريال و٢١٠ مليون ريال قيمة إعادة الصادرات

وكانت قيمة الصادرات اليمنية من البن إلى الأسواق الخارجية قد بلغت في ٢٠٠٩م مليارين و٧٥٠ مليون ريال توزعت كما تشير احصاءات التجارة الخارجية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء إلى تصدر الأسواق السعودية المرتبة الأولى في اجتذاب هذا النوع من البن بكمية ١٣٤٨ طنا بقيمة ٩٢٤ مليون ريال ويليها الأسواق اليابانية واجتذبت ١٦٠ طنا بقيمة ٣٨٨ مليون ريال ثم الأسواق الأمريكية واجتذبت ١٢٦ طنا بقيمة ٢١٧ مليون ريال كما استوردت قطر ١١٣ طنا بقيمة ١٩٣ مليون ريال. وتم تصدير بن محمص غير منزوع منه الكافين بقيمة ٩١ مليون ريال صدرت بلادنا بنا غير محمص منزوع منه الكافين بقيمة ٦١١ مليون ريال وتصدرت الأسواق أخذت منها اليابان ٩٩ طنا بقيمة ٢٣٠ مليون ريال و١٣٩ طنا بقيمة ٨٧ مليون ريال وألمانيا ٣٣ طنا بقيمة ٦٦ مليون ريال والولايات المتحدة الأمريكية ١٤٩ طنا بقيمة ٢٤٣مليون ريال.

وتعرف اليمن منذ القدم بأنها موطن زراعة البن واشتهر بنها عالميا باسم (موكا) والذي يعتبر أجود وأفضل أنواع البن في العالم، وتعتبر اليمن الموطن الأصلي للبن والإنسان اليمني هو أول من استزرع هذه المحصول وجعل منه المشروب الأول على مستوى العالم.

و يتميز البن اليمني بنكهته الفريدة ومذاقه الراقي التي لا توجد في أي بن آخر، والبن اليمني (MOCHA) ليس في حاجة إلى تعريف فهو مشهور عالمياً من قديم الزمان منذ أن كان يدعى بن اليمن (MOCHA) نسبة إلى ميناء المخا الشهير الذي كان يصدر منه في ذلك الوقت، ومازال يعرف بهذا الاسم في كثير من دول العالم حتى الآن.

كما أثبتت الدراسات العلمية التي قامت بها منظمات دولية وعربية معنية بزراعة البن، أن اليمن يعد البلد الوحيد في العالم الذي تزرع فيه شجرة البن في ظل ظروف لا تتماثل مع الظروف المناخية التي تزرع فيها أشجار البن في مناطق أخرى من العالم.

ويزرع البن اليمني في عدة مناطق مختلفة من المحافظات على ارتفاع يتراوح بين ١,٠٠٠ إلى ١.٧٠٠ متر فوق سطح البحر وفي الأودية التي تنحدر من المرتفعات الغربية والوسطى والجنوبية وفي المدرجات الجبلية خصوصاً في سلسلة الجبال المطلة على تهامة.

و يعد المناخ الدافئ مع توفر القدر الكافي من المياه هي البيئة المثالية لنمو شجرة البن، كما تظهر براعة المزارع اليمني بصورة جلية في المدرجات الجبلية المكشوفة وعلى ارتفاع يصل إلى ١.٧٠٠ متر فوق سطح البحر، حيث تحولت هذه المدرجات من البن إلى مايشبه الحدائق المعلقة.

ويعرف العالم البن اليمني باسم (MOCHA COFFEE) ويعرفه البعض باسم البن العربي. وهو أجود أنواع البن ويوجد أسماء كثيرة للبن اليمني وغالبها تنسب إلى المناطق التي يزرع فيها، مثل البن المطري والحمادي والحيمي والبرعي والحرازي والعديني.

ويقول المؤرخون الاقتصاديون لقد كان المحور الرئيسي لتجارة البن من ميناء المخا التي اشتق أسمها من هذا البن المعروف وتعترف المؤرخون الأوربيون بأن بن اليمن يمتلك مذاق الشوكولاتة وطعم اللحم المدخن لهذا السبب ارتبط مصطلح (موكا) بمشروبات الشوكولاتية المذاق.

فالبن كان يصدر من منطقة (المخا) التي كانت عمدة البن العربي حتى أن هذه المنطقة كان يطلق عليها بكل بساطة منطقة القهوة العربية، فمنذ بداية القرن الخامس عشر حاول الناس الذين كانوا يتبادلون البن أن يسرقوا هذه النبتة ليقوموا بزراعتها في بلدانهم حتى أنه في منتصف القرن السابع عشر كان البن يزرع في اليمن وإثيوبيا فقط ولا يستهلك خارج إثيوبيا والشرق الأوسط والهند فالصعوبة في ذلك أن اليمن التي كانت أكبر مصدر ومنتج للبن في ذلك العصر واحتفظت ببذور البن وحظرت تصديره خارج موانئها وهو غير مقلي ومقشر لتظل المصدر الوحيد له حتى أن هذه الحبوب المقلية تفقد ما فيها من خضرة حتى لا تنمو لذلك كان من المستحيل زراعتها، ويعتبر الهولنديون أول من قاموا باختلاس لهذه الشجيرات وقاموا بنقلها إلى الهند عبر جزيرة سيلان ثم إلى إندونيسيا.

وقد انتهى الأوروبيون إلى الاهتمام بالبن اليمني منذ القرن الثامن عشر وبدأ العديد من القوارب يترددون على اليمن كل سنة ليشتروا كميات كبيرة من حبوب البن.

ويؤكد الباحث الأمريكي المتخصص في تجارة البن شارل بيري أن للبن اليمني نكهة مميزة ومذاق أصيل ،ويقول إن اليمن توصف دوما ببلد البن منذ الأزل فالبن اليمني حمل اسم اليمن إلى جميع بلدان العالم لكن حاليا تراجع قليلا فصغار المزارعين في الجبال النائية وجدوا أن سوق البن لم يعد كما كان من قبل، فالعائد من تجارة البن لم تعد كافية إضافة إلى أنهم يجدون صعوبة في نقله فهم ينقلونه في أكياس إلى تجار التجزئة عبر الحمير الذين بدورهم يبيعونه إلى التجار الكبار في صنعاء الذين يقومون ببيعه إلى الخارج.

تنفيذ ٤٠ مشروعاً زراعياً في محافظة لحج بتكلفة مليار ريال و٨ ملايين دولار

● لحج/ سبأ

■،، بلغت تكلفة المشاريع الاستثمارية لقطاع الزراعة بمحافظة لحج خلال الفترة الماضية ملياراً و٩١ مليوناً و٧٢١ ألف ريال وكذا سبعة ملايين و٩٥١ ألف دولار تم خلالها تنفيذ ٤٠ مشروعا استراتيجيا .

وأوضح مدير مكتب الزراعة والري بلحج المهندس علي محسن المنتصر لـ(سبأ) أن ٣٧ مشروعا تم تنفيذها في إنشاء حواجز وسدود وخزانات مياه باستثمار حكومي بمبلغ مليار و ٤٥ مليوناً و ٧٢٨ ألف ريال، فيما تم إنشاء مشروع تطوير الري السبيلي لوادي تبن بتكلفة ٥ ملايين و٧٧٢ ألف دولار بتمويل البنك الدولي و١١ مليوناً و٨٧١ ألف ريال تمويل محلي إضافة إلى مشروع الحفاظ على التربة والمياه الجوفية بمبلغ مليون و٨٨٥ ألفاً و٦٥٤ دولاراً.

وقال :" إنه تم تنفيذ مشروع الأشغال العامة بمحافظات لحج وأبين وعدن والضالع الخاص بمشاريع الحواجز والخزانات للأعوام ٢٠٠٥م - ٢٠١٠م بتكلفة مليون و٣٩٣ ألف دولار وكذا مشروع التربية المنزلية للأغنام والأبقار الذي موله صندوق تشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي بتكلفة ٢٣ مليوناً و١٢٤ ألف ريال وبرنامج التوسع في زراعة النخيل بمبلغ ١٠ ملايين و٩٩٧ ألف ريال ومشاريع البنية التحتية والبرامج الممولة من المنظمات الدولية".

وأشار المنتصر الى أنه قد تم اعتماد عدد من المشاريع والأعمال المقرر تنفيذها خلال الأعوام المقبلة بتكلفة إجمالية ٩٦ مليوناً و٨٢٢ ألف ريال تمويل حكومي أبرزها مشاريع حواجز وسدود وخزانات مياه موزعة على عموم مديريات المحافظة حسب الاحتياجات المطلوبة.

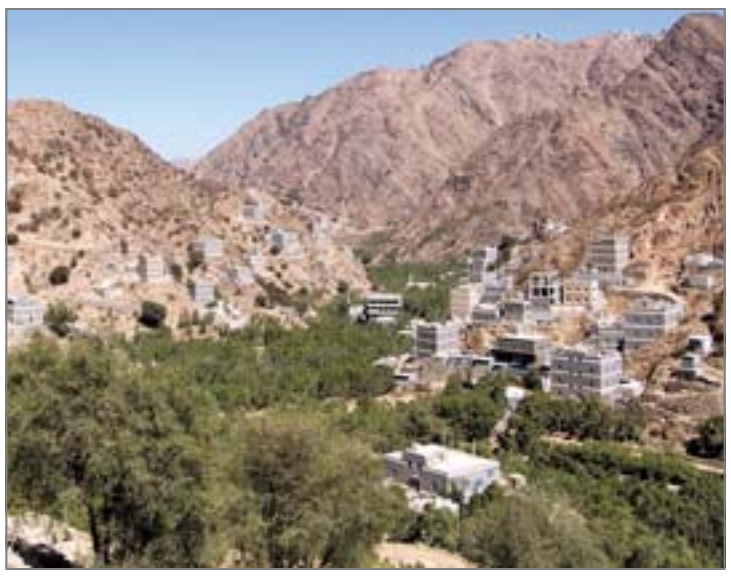

محافظ حضرموت يطلع على المشاريع التطويرية لمنشآت شركة النفط

المكلا/ سبأ

■،، اطلع محافظ حضرموت خالد سعيد الديني خلال زيارته أمس للمنشآت النفطية في منطقة خلف التابعة لفرع شركة النفط اليمنية على سير العمل والمشاريع التطويرية للمنشاة بما يمكنها من الخزن الأساسي للمشتقات النفطية.

واستمع المحافظ الديني ومعه نائب مدير العام التنفيذي لشركة النفط اليمنية للشئون التجارية والإدارية عوض أحمد حمران، إلى شرح من مدير عام فرع الشركة المهندس محمد عمر باشراحيل عن المشاريع المزمع تنفيذها والخاصة بأعمال الردم البحري لتوسيع المنشاة وإنشاء خزان إضافي للوقود سعة ١٠ آلاف طن بما يعزز من النشاط التجاري والمخزوني للمنشأة التي تقوم بتزويد محافظات حضرموت الساحل وألوادي وشبوة والمهرة بالمشتقات النفطية .

وأشار إلى أن الشركة أنجزت خلال العامين الماضيين عدداً من الأعمال والمشاريع التطويرية في المنشآت النفطية بخلف، بتكلفة تتجاوز مليارى ريال شملت بناء منصات لتعبئة الوقود وإنشاء خزان جديد وصيانة عدد من الخزانات الحالية في موقع المنشاة ومد خط بحري بطول ٣٠٠ متر لتفريغ المشتقات النفطية من البواخر إلى خزانات الشركة بصورة مباشرة .

وأوضح باشراحيل أنه جرى صيانة شبكة الأنابيب الرئيسية لتفريغ مواد المشتقات النفطية من الميناء مع تنفيذ الشبكة الداخلية وإضافة أربعة مساكب جديدة مع كافة ملحقاتها وإنشاء منظومة متكاملة للاطفاء والسلامة المهنية وتصريف مخلفات مواد المشتقات النفطية.

وفي الزيارة عبر المحافظ الديني عن ارتياحه للجهود المبذولة من قبل شركة النفط اليمنية لتطوير وتوسيع المنشآت النفطية في منطقة خلف وتاهيلها لتستوعب الخزن الاستراتيجي والأساسي للوقود وبما يؤمن احتياجات المحافظات الشرقية بالمشتقات النفطية .

وأكد الديني استعداد السلطة المحلية بالمحافظة تقديم أوجه التسهيلات للشركة بما يمكنها من إنجاز مشاريعها التطويرية وتحسين خدماتها المقدمة للمواطنين وتلبية متطلبات السوق المحلي وتموينه بالمشتقات النفطية خصوصا مادتي البنزين والديزل .

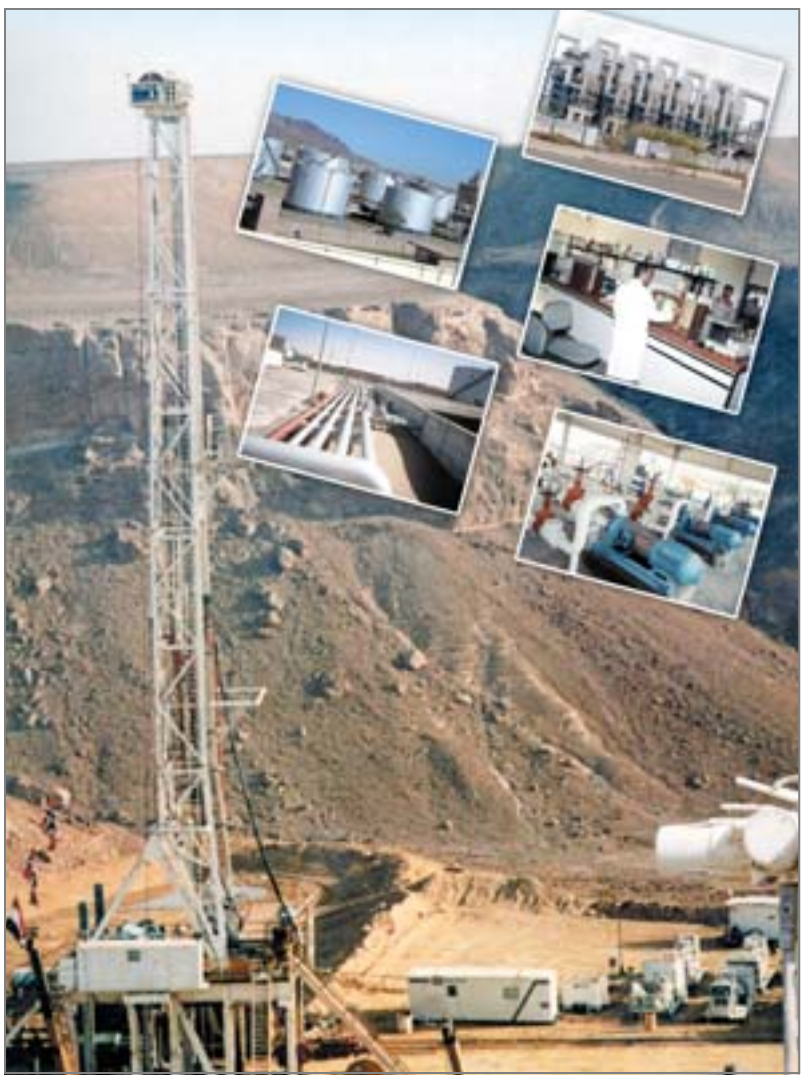

دراسة تكشف تدني مستوى توفر عوامل النجاح لدى الشركات العائلية

خاص / الثورة

■،، أكدت دراسة علمية تدني مستوى توافر عوامل النجاح لدى الشركات العائلية، مشيرة إلى أن تدني توافر عوامل النجاح تكاد تكون واحدة على اختلاف أعمار الشركات والأجيال التي تعيش فيها.

وبحسب الدراسة التي أعدها الدكتور داوود عبد الملك الحدابي بعنوان " عوامل نجاح الشركات العائلية " فإن أصحاب الشركات يرون أن أكبر المشكلات التي تواجهها شركاتهم هي المشكلات المتعلقة بجوانب العمل المالية والإدارية وعلى وجه الخصوص فرص الترقية غير المتساوية للعاملين من داخل العائلة وخارجها وصعوبة محاولة اقتراح التطوير في الشركة من قبل المستشارين في الشركة وضعف الميزانية المخصصة لدراسات وأبحاث السوق وسيطرة رغبة أصحاب الشركة في حساب المؤشرات المالية كما قد لا ينفذ الرأي العلمي لمستشاري الشركة نزولا عند هذه الرغبة.

وتوضح النتائج بأن هناك ضعفا في استعداد الجيل الحالي لتسليم السلطة للجيل القادم، وكذا قلة المراجعة الدورية لاستراتيجيات التنسيق المستقبلي لإدارة الشركة وكذا ملكية الشركة.

وبينت أن حل الخلافات في الشركات غالبا ما يترك للتصرف الفردي ، وأن هناك ضعفا واضحا في عقد اللقاءات العائلية المنتظمة لمجلس العائلة، وكذا قلة مشاركة أفراد العائلة في وضع أهداف الشركة.

وأوصت بوضع قوانين وتشريعات واضحة لضمان استمرار الشركات العائلية، والحد من وقوعها في المشكلات التي قد تعرقل نموها وتطورها. والاهتمام بتنفيذ بحوث خاصة بكل شركة على حدة بالإضافة إلى دعم وتسهيل تنفيذ البحوث في هذا المجال للإسهام في تطوير هذه الشركات.

كما شددت على وضع الآليات المناسبة لضمان ترابط الأجيال، وانتقال السلطة بكل سهولة ويسر، كون هذه الخطوة تمثل عقبة رئيسية في أعمال هذه الشركات والعمل على إيجاد آليات جديدة من قبل أصحاب الشركات، للتقريب بين وجهات نظر أفراد العائلة حول عملهم في الشركة، والقضاء على الخلافات العائلية التي من شأنها إعاقة نمو الشركة واستمرارها، والحد من انتقال تلك الخلافات إلى بيئة العمل في الشركة.

ودعت إلى ضرورة توفر القناعة لدى أصحاب الشركات في حتمية نقل السلطة للأجيال القادمة، وبالتالي التخطيط والإعداد لذلك في وقت مبكر والتركيز على تخصيص ميزانيات مجدية لدراسات وأبحاث السوق، لمواكبة المتغيرات في أسواق عمل هذه الشركات.

وأوصت بضرورة المراجعة الدورية لعقود واتفاقيات وخطط واستراتيجيات التنسيق المستقبلي لملكية وإدارة الشركة، وإجراء التعديلات اللازمة عليها، لتجنب كل جوانب المشكلات التي يمكن أن تعترض سير العمل في الشركة، والاهتمام باللقاءات الدورية لمجلس العائلة، والتواصل المستمر بين أفراد العائلة.

واقترحت الدراسة إتاحة الفرصة أمام الأفراد من خارج العائلة للمشاركة في إدارة الشركة، وبنفس الدرجة المتاحة للأفراد من داخل العائلة ، مع تحري المعايير الموضوعية في ذلك، كالكفاءة والخبرة ...إلخ، مع الاهتمام بكسب ولائهم لكل من الشركة والعائلة، لتحقيق مردودات إيجابية تعود على الشركة بالنفع.

ويبلغ في اليمن عدد المنشآت الخاصة المحلية ٩٣٨. ١١٠ منشأة، بنسبة تقدر بـ ٩٩٪ من إجمالي المنشآت العاملة، باستثناء المنشآت الحكومية والعامة.

ويأتي القطاع الخاص في المرتبة الأولى من حيث تشغيل القوى العاملة، حيث بلغت نسبة ٥ ,٨٠٪ من الإجمالي العام للمشتغلين.